

قصف صاروخي وإعلامي لعرقلة تحرك رئيس الوزراء العراقي خارج الطوق الإيراني

خيبة أمل في طهران بسبب سقوط فرضية إلغاء زيارة الكاظمي للرياض



سعادة في واشنطن وامتناع في طهران

حرك رئيس الوزراء العراقي، الدولي والإقليمي وتحديدا ما يتجه منه صوب المحيط العربي، يثير هواجس إيران ووكلائها في الداخل العراقي من قادة أحزاب ومليشيات، في ظل منظور سياسي ملخصه أن إقامة علاقات متوازنة للعراق مع مختلف بلدان الإقليم والعالم لا يمكن إلا أن تكون على حساب طهران وخصوصا من رصيد نفوذها الكبير في البلد.

بغداد - اذتت زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان المفاجئة إلى بغداد هواجس معسكر الموالاة لإيران في العراق، والقائمة أصلا بسبب الزيارة التي وصفت بالناجحة لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى الولايات المتحدة والتي أعقبها زيارته إلى الأردن حيث شارك في اجتماع ثلاثي مع كل من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وأستقبلت زيارة الوزير السعودي فرضية إلغاء زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى السعودية بعد أن تأجلت في يوليو الماضي بسبب مرض العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، حيث قالت مصادر عراقية إن الأمير فيصل حمل دعوة للكاظمي من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان كي يزور الرياض قريبا. وقالت مصادر مطلعة في بغداد لـ "العرب" إن زيارة وزير الخارجية السعودي إلى بغداد شهدت الاتفاق على تفعيل مذكرات تفاهم عديدة بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة البينية والمنافذ الحدودية. وبحسب ذات المصادر فإن الكاظمي سيلبي الدعوة السعودية في أقرب فرصة، ضمن جولة عربية قد تتضمن زيارة أكثر من عاصمة خليجية.

ويبدو أن هذه الأجواء الودية التي حركتها زيارة الكاظمي إلى واشنطن أغضبت الإيرانيين واتباعهم في العراق، ودفعتهم إلى التصعيد ضد الكاظمي. وجاء التصعيد عبر شكلين: إعلامي هو عبارة عن مواقف متوترة، وميداني هو عبارة عن هجمات صاروخية متكررة على السفارة الأميركية في بغداد.

ويشكل مباحثات، أعلن السفير الإيراني في بغداد إيرج مسجدي، أن بلاده لا تريد رؤية أي قاعدة أميركية في العراق، مشيرا إلى وجود فضيل عراقي غاضب من الوجود الأميركي في العراق، هو المسؤول عن مهاجمة القواعد العسكرية التي تستضيف قوات أميركية بالصواريخ. وحاول مسجدي تبرير الهجمات المتكررة التي تطل معسكرات عراقية ومقرات بعثات أجنبية، من خلال تقديمها على أنها ردود أفعال شعبية عفوية ضد الوجود العسكري الأميركي في العراق، ورغم معرفة الجميع أنها عمليات يديرها الحرس الثوري الإيراني مباشرة.

لكن مسجدي اضطر، على ما يبدو، إلى الاعتراف بأن المسؤول عن الملف العراقي في إيران، ليس الرئيس روحاني ولا وزير الخارجية ظريف، إنما هو قائد قوة القدس في الحرس الثوري الجنرال إسماعيل قاني.

وقال مسجدي إن قاني يقوم بما كان يقوم به سلفه الجنرال قاسم سليماني الذي قتلته القوات الأميركية مطلع العام الجاري قرب مطار بغداد. وعادت هذه التصريحات إقرارا إيرانيا صريحا بأن طهران تدبر الملف العراقي عسكريا عبر ضباط الحرس الثوري وكان العراق ساحة حرب، وهو ما يتطابق مع الواقع الميداني تماما. وعمليا، يبدو العراق حاليا ساحة إيرانية لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة وجميع العراقيين الذين يطالبون بأن تكون لبلادهم علاقات محترمة مع العالم. وفي هذا السياق جاء إعلان ميليشيا كتائب حزب الله في العراق عن موقفيها من استقبال بغداد لوزير الخارجية السعودي وحظ الكاظمي لزيارة الرياض بعد أيام من زيارته الولايات المتحدة ثم مباحثاته

مع ملك الأردن والرئيس المصري. ويضع الإيرانيون واتباعهم في العراق جميع هذه الدول وزعاماتها في خانة الخصوم، ويهاجمون كل من يدعو إلى التقارب معها بالصواريخ ورمصاص الغتيال والبيانات النارية. وتقول ميليشيا حزب الله العراقي التي أسسها قاسم سليماني إن حكومة الكاظمي دأبت على "انتهاج سياسات غامضة في علاقاتها مع القوى الخارجية باتت تثير علامات استفهام كبيرة من قبل أبناء الشعب العراقي وقواد السياساتية عن دوافع هذه العلاقات، والأسس التي تبنى عليها، لاسيما وأن بعض هذه الأطراف كانت لها مواقف سلبية تجاه العراق ونظامه السياسي، وبعضها كان له دور تخريبي، وتأمري متضوف، وذلك بتدخله المباشر في الشأن العراقي".

وبالنسبة لهذه الميليشيا، المتهمة بتنفيذ عمليات قصف المعسكرات العراقية والبعثات الدبلوماسية واغتيال العديد من الصحافيين وأصحاب الرأي والنشطاء، فإن أي تواصل يجريه العراق مع بلد غير إيران، سيكون مشبوها، لاسيما إذا تم هذا التواصل من أجل مصالح اقتصادية. وترى الميليشيا ذاتها أنه ليس من المنطقي إقامة علاقات طبيعية مع السعودية التي تنههها بـ"إرسال الآلاف من الانتحاريين" إلى العراق، متهمة "الكاظمي وبعض القوى السياسية

قوى شيعية تحرض على الصدام بين الحكومة والمحتجين

الناصرية (العراق) - تدفع القوى السياسية الشيعية رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لشن حملة قمع ضد المتظاهرين في وسط وجنوب البلاد الذين يمانعون عودة الأحزاب الموالية لإيران إلى ممارسة أنشطتها السياسية والميدانية في مناطقهم. ومنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة في العراق مطلع أكتوبر من العام 2019، يحظر المتظاهرون على الأحزاب المتهمه بالولاء لإيران ممارسة أي نشاط ميداني أو سياسي في بعض المدن وتحديدا الناصرية، مركز محافظة ذي قار جنوب البلاد، وهي واحدة من أبرز معاقل التشيع والفقر في الوقت نفسه.

القوى الموالية لإيران في العراق تخشى أن تجد نفسها محاصرة في الشارع الشعبي خلال مرحلة التحضير للانتخابات

ورغم تراجع زخم الاحتجاجات في العديد من المدن العراقية، وفي مقدمتها العاصمة بغداد، بسبب مخاطر تفشي وباء كورونا، حافظت الناصرية والحصرة ومعازل شيعية في الوسط والجنوب على وتيرة تظاهر ثابتة، تشدت كلما سخن النقاش السياسي بشأن ملف ما. وعندما تصاعد النقاش بشأن القانون الذي ينظم إجراء الانتخابات العامة بين الأحزاب والسياسية في بغداد، قاد متظاهرون جرافات لتهديم ما تبقى من مقرات الأحزاب والمليشيات الشيعية التابعة لإيران في الناصرية. بعد أن جرى إحراق كل منها أكثر من مرة سابقا. وطالت عمليات الهدم ثلاثة مقرات تخص حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي ومنظمة بدر بزعامة هادي العامري ومليشيا عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، وهي جهات تعد الأندس التصاقا بإيران من بين القوى السياسية والمليشيات الشيعية، في علامة واضحة على رفض الشارع الشيعي مشاركة أطراف محسوبة على طهران في عملية تقرير مصير العراقيين أو تغليبهم سياسيا. ويرى زعماء أحزاب ومليشيات الموالية لإيران أن الكاظمي يستخدم الاحتجاجات في الوسط والجنوب ورقة للضغط على الأحزاب والمليشيات

مقترح بتعطيل البرلمان الكويتي لفك اشتباكه مع الحكومة

"مسؤولية الجمع وهي الهدف الأعلى وقمة الأولويات"، وكذلك دعوته الحكومة ومجلس الأمة إلى "اعتماد التدابير الفاعلة والتشريعات مرحلية بردع الفاسدين والقضاء على مظاهر الفساد وأسبابه بكافة أشكاله".



سعدون حماد
استجوابات الوقت الضائع مجرد تكسب انتخابي

وجاء الحديث عن سبناريو تعطيل البرلمان الكويتي في ظل مخاوف على مصير الحكومة إذكاهها إعلان أحد وزرائها عن نيته الاستقالة من منصبه. وقال وزير المالية الكويتي براك الشيبان الخميس، إنه وضع استقالته تحت تصرف رئيس مجلس الوزراء واصفا ما قام به بأنه "إجراء طبيعي واعتيادي". ولم يذكر الوزير أي أسباب لوضع استقالته على طاولة رئيس الحكومة، لكن أغلب المصادر ربطتها بالآزمة المالية الحادة التي تشهدها الكويت، حيث سبق للشيبان نفسه أن حذر من أنه "إذا لم تحسن أسعار النفط وتقرض وتنفذ إصلاحات مالية ستندف السيوولة".

أن يتم بعد استخدام تلك المادة 106 من الدستور لتعطيل المجلس لمدة شهر، في ظل استجوابات الوقت الضائع". ونقلت صحيفة الرأي الكويتية عن النائب قوله إن المادة الدستورية المعنية ستستخدم بعد استجواب وزير التربية سعود الحربي المقرر مناقشته الثلاثاء المقبل، مذكرا بمحتوى تلك المادة التي تنص على أن "للأمير أو نائب الأمير أن يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تتجاوز شهرا"، مشيرا إلى إمكانية

بعد هناك بد من استخدام المادة 106 من الدستور لتعطيل المجلس لمدة شهر، في ظل استجوابات الوقت الضائع". ونقلت صحيفة الرأي الكويتية عن النائب قوله إن المادة الدستورية المعنية ستستخدم بعد استجواب وزير التربية سعود الحربي المقرر مناقشته الثلاثاء المقبل، مذكرا بمحتوى تلك المادة التي تنص على أن "للأمير أو نائب الأمير أن يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تتجاوز شهرا"، مشيرا إلى إمكانية

في عدم حل أي منهما والاكتماف بتعطيل مجلس الأمة مدة كافية تقترب بالمجلس من موعد الانتخابات القادمة. وبحسب مقترحي هذا السيناريو فإن ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الذي ينوب عن أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح الموجود في الولايات المتحدة للعلاج، يمتلك صلاحية تعطيل المجلس استنادا إلى مادة دستورية صريحة.



موسم لعبة لي الأذرع

الكويتي سعدون حماد الذي قال "لم الحديث عن إمكانية عجز الدولة عن دفع رواتب موظفيها. ولم يكد وزير الداخلية أنس الصالح ينجو من تصويت في البرلمان على سحب الثقة منه إثر استجوابه من قبل أحد نواب مجلس الأمة (البرلمان) حول شبهة "التريخ من منصبه وإساءة استغلال السلطة"، حتى تقدم نائب ثان باستجواب للوزير نفسه يتعلق بشبهات تورطه في "انتهاك الخصوصية بالتجنسس والتنصت على المواطنين من دون سند قانوني، والتنصت على بعض الجرائم الجنائية ومرتكبها في إدارتي أمن الدولة والجنائية ومكافاتهم بالترقية والمنصب الإشرافي".

وبدا المتابعين للشأن الكويتي كما لو أن الأمر يتعلق بتباري نواب مجلس الأمة على إسقاط وزير الداخلية بكل ما يثيره ذلك من ضجيج إعلامي وما يستقطبه من أضواء بالنظر إلى أهمية منصبه والدعم الذي يحظى به من قبل رئيس الحكومة. ولم تستثن حملة الاستجوابات رئيس الوزراء نفسه الذي يعززم نائبان استجوابه إلى جانب وزير التربية في حكومته. ولأن الظروف الحالية للكويت لا تحتمل الفراغ، وخصوصا في السلطة التنفيذية المشرفة بشكل مباشر على إدارة الأزمة الصحية والمالية، طرح البعض حلا ثالثا لفك اشتباك السلطتين يتمثل

الكويت - عادت علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية في الكويت إلى التوتر بسبب موجة الاستجوابات النيابية التي أنهالت دفعة واحدة على حكومة رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، في ظاهرة ذهب البعض إلى تفسيرها بقرب نهاية المدة النيابية والدخول في مسار الاستعداد للانتخابات البرلمانية المقررة للعام والعشرين من شهر نوفمبر القادم، ما يجعل النواب يتبارون في "استفزاز" الحكومة لاستقطاب الأضواء وتقديم أنفسهم إلى الناخبين باعتبارهم حازمين في الدفاع عن المصلحة العامة، وكذلك للتبرؤ من المسؤولية عن الإخفاقات التي رافقت المدة النيابية التي شارفت على نهايتها.

وتخشى جهات كويتية أن يتم اللجوء، في ظل هذه الأجواء السياسية المشحونة، إلى السيناريو الأقصى المتمثل في إقالة الحكومة وإبطال البرلمان لفك الاشتباك بينهما، وهو سيناريو كثيرا ما تم اللجوء إليه في حالات سابقة مشابهة للحالة الراهنة، لكنه أصبح غير مرغوب فيه، كما أنه لا يخلو من خطورة في ظل الظروف المعقد الذي تعيشه الكويت بسبب الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا، والأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط وقد بلغت من الحدة حد